العدد (1896) السنة الثامنة - الاربعاء (1) أيلول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

مفهوم الدولة بين غياب المتن الاجتماعي وحضور الهامش السياسي

تتماسك العلاقة بين القانون والدولة في جدلية الهوية والتعريف للدولة الحديثة وتشرع البداية في حضور مفهوم الدولة حضوراً ايديولوجياً في عقيدة المجتمع السياسية وهو ما يمهد في الاستجابة الى شرط الدولة الحديثة في تطبيق القانون وإجرائه إجراءً تنفيذياً يوثق من علاقة المجتمع بالدولة باعتبارها مالكة لشخصية معنوية وفق ما يكسبها القانون من تعريف ومنوطة بها وظيفة الحماية والرعاية للمصالح والافراد حصراً، وفي هذا تختلف عن الدولة القديمة التي كانت تقوم على مبدأ حراسة العقيدة في الدولة الدينية وحراسة التاج والعرش في الدولة الملكية.

حكمت البخاتي

والدولة حين تجسد وتعبر عن ارادة الامة وفق ما تضفيه الحداثة على معنى الدولة فإنه لابد من ترسيخ قناعة اجتماعية بالدولة وايمان ايديولوجي بمفهوم الدولة تمر عبره ارادة وخطط الدولة الى التنفيذ وتعمل على انسداد الشرايين التي تؤدي الى الفوضى والعدمية المعنوية في علاقة الشعب بالدولة في حالة تراجع او غياب مفهوم الدولة في بعده الستراتيجي في الحياة الاجتماعية وافتقاد الايمان بشرعيتها نتيجة انسحاب التشارك فيها الى حيوزات فردية وانكفائية وهو ما يسبب علاقة الضد بالدولة.

وتبدو نتائج هذه العلاقة المضادة في اول بدو أو ظهور لها واضحة وجلية في معاملة المال العام وعدم احترام مصاديقه او جزئياته وتطبيقاته.

فالمال العام منظوراً اليه بدخوله في دائرة الدولة بانه يفتقد شرعية علاقته بالامة بإحساس الانفصال والإقصاء الذي تتغذى به مشاعر شعوبنا عن الدولة او حول الدولة، فالدولة التي تحكمنا رغم كونها واقعاً سياسياً وحاكماً الا انها مفهوم غائي عن مدركنا الاجتماعي - السياسي فهو لايشكل مرجعية واعية ومختارة بارادة حرة في سلوكنا الاجتماعي والسياسي بل ما زالت مرجعياتنا تشكل نقيضاً صارخاً مع مفهوم الدولة وفاعلة في تغييبه وإقصائه عن أي دور ريادي في المجال الاجتماعي والسياسي وهو تغييب واقصاء يخدم مصالح السلطة ويصب في ديمومة السعي المتوارث في الاطاحة بكل ما يتضاد او يضاد السلطة.

فالدولة تشكل بعداً ستراتيجياً في الاجتماع البشري السياسي يحتكم الى جهة اعلى هي القانون وتكمن ستراتيجية سلطته في القانون وهو حكم مفترض في الدولة -النموذج واذا لم تتوحد قاعدة الامة في الايمان بهذا القانون وتبني نموذج هذه الدولة ضمن أدلجة اجتماعية وسياسية تقوم على نسق تربوي في نقل الولاءات المفترضة، ولاءات فرعية الى ولاء يتمنطق بالحقوق والواجبات على اساس من عقد افتراضي لكنه فاعل او مفعل في العلاقة بالدولة وفيه يتم ضمان تواصل الامة بالدولة فإن مشاعر من اللاتواصل تطغى وتهيمن على واقع الامة ويرتبك الاتحاد بهويتها مما يفسح المجال واسعاً امام غياب مفهوم الدولة واستحواذ السلطة بحكم الفراغ الناشئ عن ازاحة الدولة وإشغال السلطة مفهوم الدولة فتولد عنه تاريخياً نوعاً من التماهي بين السلطة والدولة استبد بذهنية شعوبنا وتشكلت به مرجعية النظر والتعامل مع السلطة- الدولة في مجتمعاتنا وهذا يعود الى تراكمات تاريخية وضغوط اجتماعية -سياسية مارستها السلطات القائمة على دولنا وانظمتنا السياسية ورؤية مرجعياتنا الثقافية ومنها الدينية ودورها في زيادة حجم وشعور الانفصال عن الدولة في تاريخنا البعيد والقريب ، فانتجت هذه الممارسات السلطوية والرؤى الاجتماعية تصوراً اجتماعياً واحياناً عقائدياً في تماهي الدولة بالسلطة، ومن آثارها وحقائقها تسمية الدول في تاريخنا وحتى حاضرنا بأسماء القادة والسلاطين أو باسماء أسرهم وعشائرهم باستثناء دولة الخلافة التي مارست قسطاً وافراً من الفصل بين الدولة والسلطة وجعلت السلطة مسؤولة امام ارادة الامة ومصلحة الدولة .

لقد خاطب احدهم الخليفة عمر بن الخطاب بقوله لو رأينا فيك اعوجاجاً لقومناك بقائم سيوفنا، وكان علي بن أبي طالب يقف امام القضاء الى جانب خصمه وهو على غير دين الاسلام في خلافته ، وعلى مدى هذا الفصل وتضاد التماهي بين الدولة والسلطة كانت الشريعة او القانون الديني هو شاغل او محرك العلاقة بين الامة والسلطة وبالتالي تبنت الامة في عصرها النبوي والراشدي من خلال ايمانها بهذه العلاقة .

مفهوم الدولة وحضوره بحالة من ادلجة دينية اسهمت اخلاقيات الصحابة وبقايا الارث الروحي النبوي في رفده وتأسيسه، وعلى ضوئه نستطيع ان نفسر المساواة التي كانت بين السلطة الخلافية وعامة المسلمين في الدولة الاسلامية الاولى، وفي التاريخ المبكر للاسلام شواهد كثيرة على تطبيقات العدل والمساواة في الحقوق والواجبات وهي تطبيقات وسياسات اجتماعية ناتجة عن حضور مفهوم الدولة وايمان الامة بشرعية هذه الدولة ، لكن مع بداية عصر الملك واندثار عصر الخلافة مارست السلطة السياسية في تاريخنا استحواذا على الدولة ومصادرة الرأي العام في الامة بل واغتصاب الارادة فيها فشكلت عاملاً حاسماً في مغادرة مفهوم الدولة عن عقيدة الامة السياسية والمشبعة برؤية دينية وغيابه عن ذهنية جماهير هذه الامة التي ظلت تتوارث تقاليد هذا الغياب وتصوراته السياسية والتي صنعت مخيال هذه الامة السياسي، وفي اغلبه يدور حول موضع او موقع السلطة القدري مما ادى الى تهميش معنى الدولة على اثر إقصائه عن مفاهيم ومفردات القضاء والقدر ،وإن افتقاد هذا المعنى في ثقافة القضاء والقدر لدى المسلمين يكشف عن خلو الوعي الاجتماعي في هذه الامة من مفهوم الدولة، وبالتالي خروجه عن مخيال هذا الوعي والتصاقه بفضاءات من الخيال المسؤول عنه احلام المهمشين والمقصيين وضحايا السلطة من شرائح الامة وهي اغلبية رأت تاجيل احلامها في الدولة الى مدن الفردوس والمدن الفاضلة في مفارقة فلسفية ودينية صنعها انحسار مفهوم الدولة عن ذهنية المجتمع العامة.

وقد ترسخت رواسب هذا الشعور العام تجاه الدولة في اللاوعي الاجتماعي لأمتنا وتسللت الى الرؤية الاخلاقية حول الدولة والسلطة بأن معا باعتبارها اغتصاب ارادة وغصب حق وفق مفهوم إسلامي معارض، والشرعية فيها هي القوة والبيعة لصاحب الشوكة وفق مفهوم إسلامي حاكم، فالدولة لمن غلب وهو مسلك الدولة القديمة في تاريخنا، وقد شكل هذا الموقف عطالة فائقة وصدمة قوية ازاء إنجاز الحداثة الكبرى التي قامت في السياسة على بديهية الدولة ووظيفتها في الدفاع عن حقوق الافراد وشرطها في حماية املاك واموال الافراد بعد ان تخلت عن حراسة العقيدة والدين ، وتلك العطالة تولدت في مجتمعاتنا إضافة الى الزخم التاريخي والثقافي المتوارث حيث تولدت نتيجة انتقالها بضغط خارجي اكثر مما هو ذاتي الى الحداثة واصطدامها بمرجعيات مفترضة او مفروضة في المعرفة والاجتماع والسياسة، فكانت الدولة الحديثة مفروضة كأثر سياسي في الحداثة بفعل عوامل خارجية عديدة في طليعتها نظام الوصاية الذي أعقب حوادث ومعارك ونتائج الحرب العالمية الاولى، وكانت هي بذاتها احد افرازات تطورات الحداثة وكانت دول الحلفاء وبتخويل دولي تزعم ان مهمتها وسياستها هي بناء نظم سياسية حديثة في البلدان العربية او في بقاع من الشرق هي من مخلفات الدولة العثمانية التي اثبتت تجربتها السياسية والاجتماعية عدم قدرتها على الاستجابة الى تحديات الحداثة والعصر رغم ظهور دعوات وحركات اصلاحية فيها الا انها لم تقو على الصمود امام مطالب العصر ومقتضيات الحداثة فتركت فراغاً سياسياً هائلاً في المنطقة كفل او مكن دول الاستعمار الأوروبي من أشغاله بتطبيقات سياسية وقانونية اسست لكثير من انظمة وحدود دولنا فكانت دولتنا نتيجة ذلك تحمل عبئ هذا التأسيس الخارجي وتنوء بثقل حالة من اللا إنسجام مع الذات ، فالدولة الحديثة ليس لها اوليات في تراثنا المعرفي والسياسي واشد اغتراباً في تراثنا الديني ومما زاد في احتقان الرؤية تجاه هذه الدولة ومن ثم انفصام السلوك ازاءها هو انفصام سابق يتمثل في موقف القائمين عليها-أي الدولة التي نشأت في ظل نظام الوصاية- بين انجذاب نحو مثال الدولة الحديثة وانشداد الى تراث يقوم على النقيض منها في الرؤية والسلوك، وبهذا تكشف هذه الدولة المدعوة حديثة في عالمنا عن انبتارها عن التراث والحداثة بأن واحد، فهي دولة جديرة بوصف الدولة المبتورة ، وأحد مبررات وصفها بالمبتورة انها لم تنجز مهمة الدولة الحديثة في صناعة امتها وشعبها ، فالدولة الحديثة هي مانحة الهوية لأفرادها سواءً في ذلك الهوية الاجتماعية أم القانونية، ولم تنتج أيضاً هذه الدولة المبتورة عن صناعة او تأسيس الأمة لها مثلما هو شأن الدولة القديمة.

أن انفصام الموقف الرسمي في مصادر وثقافة هذه الدولة المدعوة حديثة في عالمنا انعكس سلباً على موقف الامة في عالمنا وانسحاب ازدواجية انساننا ومجتمعنا في انتمائه الى الدولة فهو يطلب منها ما تمليه او تنجزه الدولة الحديثة ويرفض الانصياع الى ارادتها وسياستها نتيجة غياب مفهوم الدولة عن ذهنية الانسان والمجتمع في عالمنا وافتقاد مفهوم الطاعة القديم في مناخات التعامل معها الا بالقوة والاكراه الذي تحولت بواسطته هذه الدولة الى مشروع سياسي سلطوي واستبدادي، فالدولة القديمة اذا كانت مطاعة الى حد استلاب ارادة الانسان والامة فإن الدولة المبتورة او المدعوة حديثة في عالمنا استبدادية الى درجة العودة الى تأسيس طاعة من نوع جديد يقوم على الخوف والرعب والتلويح بالسجن والموت بينما كانت الطاعة في التراث تقوم على الايمان والقناعة وبمشاركة الخوف والسلطة أيضاً ، وحتى الثورات او الانقلابات السياسية في تاريخ هذه الدولة لم تستطع تصحيح مسارها او الاخذ بنظامها نحو تحقيق اهدافها المفترضة فيها نتيجة عدم الانسجام بين مفهوم الدولة الحديثة ووعي الامة ، فالدولة ظلت قصية عن الايمان بها او تشديد القناعة حولها عند قادة هذه الثورات وايديولوجياتها القادمة عبر ثقافات أخرى.

لقد جاءت حركة او ظاهرة الانقلابات العسكرية في الخمسينيات من القرن الماضي نتيجة وهمية التصور التقليدي- السياسي السائد آنذاك وما زالت هيمنته فاعلة على الوعي السياسي الذي لم يخرج عن تقليديته في عالمنا العربي ويتمحور هذا التصور حول الخلل الايديولوجي والسياسي في انظمة الحكم القائمة وسياساتها التي تدفع بالشعب الى المطالبة بتغييرها دون تأشير الصورة السلبية المبثوثة في الوعي الاجتماعي عن الدولة، ولذلك غالباً ما تكون الطبقة السياسية التي تتسلم نظام الحكم على اثر هذه الانقلابات لا تختلف بشيء عن الطبقة السياسية الحاكمة سابقاً والمطاح بها بفوهات المدافع والدبابات بل ان التجربة التاريخية التي عاشتها الشعوب في عالمنا العربي تنبئ عن مساوئ اكثر مما كانت عليه الانظمة السابقة ، لان معاملة الدولة مفهوماً ونظاماً من الحقوق والواجبات يبقى هو ذاته يحمل عوامل التناقض بين دولة التراث التي نحياها في ذواتنا ودولة الحداثة التي نعيشها في موضوعنا ، هذا الفصام بين الذات والموضوع جعلنا نستحضر كل ادواتنا ومفاهيمنا المعرفية لغرض البحث في جذور المشكلة ومحاولة الكشف عن هذا الفصام، إلا أننا شهدنا انحيازاً اكثر للذات في الايديولوجيات الاصولية الدينية والقومية وانحيازاً الى الموضوع بقوة في ايديولوجيات الحداثة والفكر المعاصر ، والدولة بدت موضوعاً امام الذات لانها وضعت مباشرة قبالة الذات بضغط الخارج ولحظة القوة التي امتلكها الآخر، وبما ان الذات هي ترجمة في التراث وتجسيد لأثره على متن الحياة الاجتماعية غابت الدولة عن المتن الاجتماعي نتيجة التناقض بين التراث-الذات والدولة الحديثة- الموضوع واكتفت الدولة حاضرة على الهامش السياسي ان ارادت مصلحة عابرة وان بدت مهمة ولكنها غير ستراتيجية ، كما تصنع الدولة الحديثة من مصالحها أو مصالح امتها ارادة وخطة ستراتيجية والا فإنّ الدولة تبقى دوماً في هذا الغياب عن حياتنا ونظامنا الاجتماعي والقانوني ويبقى الفعل والتأثير والقيادة لذاتنا او تراثنا بكل قبليته او بداوته ووسائله الغابرة في الانتفاع من جسد الدولة بناءً أوانطلاقاً من مفهوم الغنيمة الذي انتجته في تاريخنا القريب، ناهيك عن تاريخنا القديم حالة الغزو المتبادل بين القبائل في منطقتنا وبلدنا العراق والى ما قبل مئة عام من ظهور الدولة في العراق الحديث في عشرينيات القرن العشرين، وقد بدت مصاديقه فاعلة في ظاهرة (الحواسم) والتي يبدو ان الفهم الشعبي قد ألفها مسبقاً وعبّر عنها بمفهوم (الفرهود) المغروس في الذهنية العراقية والتعبير اللفظي العراقي واستشرى في حالة من الفساد الإداري والمالي التي يعيشها العراق منذ بواكير دولته الاولى في القرن العشرين لكنها زادت على اثر الانقلابات العسكرية وتعاقب انظمة الحكم غير الديمقراطية حتى تفاجأنا بهذا الكم الهائل من الفساد بنوعيه الاداري والمالي في أعقاب سقوط النظام الديكتاتوري.

أخيراً لا يبقى أمامنا سبيل الا الايمان بالدولة مفهوما أيدولوجيا وترسيخ حضورها في المتن الاجتماعي واستحضارها في القرار السياسي بعد دمجه في المتن الاجتماعي.

أسلوبان متعارضان للحياة

أفلحت تيارات العولمة في فرض نفسها على مظاهر الحياة اليومية، وتغيير الكثير من القيم والسلوكيات المتوارثة وفرضت قيم وأفكار جديدة مستوردة من المجتمعات الغربية، وقد خلقت التقارب بين الثقافات والشعوب المختلفة، والسؤال الذي يفرض نفسه علينا هنا هو: هل قضت تلك التغييرات الجذرية التي طرأت علينا وطالت كل شيء ،على الهويات الفردية والثقافية والاجتماعية لدينا؟ والإجابة هنا ستكون نعم فلقد أدت كثافة الاتصالات إلى تقليص واختزال مفهومي المكان والزمان وكان لذلك آثار واضحة للتغييرات التي طرأت على شخصية الفرد ونظرته إلى نفسه والى الآخرين،

أوس عز الدين عباس

وإعادة تشكيل العلاقات الإنسانية على أسس ومبادئ جديدة تعبر عن تراجع الفوارق المميزة للأفراد والجماعات ، وقد أصبح الإنسان المعاصر الآن يواجه وعلى جميع المستويات وشتى المجالات ،مشكلة البحث عن هوية في عالم تختلط فيه القيم والثقافات واللغات ، وتتعرض فيه الخصائص والمقومات المتمايزة لعوامل ومؤثرات تحاول ان تحل التشابه والتجانس محل الاختلاف والتغاير والتباين الذي عهدته الإنسانية من خلال تاريخها الطويل، وان ابسط هذه المظاهر هي التي تنشأ عن الهجرات البشرية الواسعة والتي تعتبر احد أهم متطلبات ونتائج العولمة ، وما يرتبط بها من تغييرات في التركيب السكاني والثقافي للمجتمعات التي تتعرض لتلك الهجرات .

وهنا يجد المهاجرون أنفسهم أمام أسلوبين متعارضين للحياة ، فهناك من ناحية الممارسات اليومية والتي تقوم بالفعل بين الأفراد في المجتمع الجديد ،للتدليل على الرفض المبدئي لفكرة قبول واستيعاب الوافدين ، وهو أسلوب حياة يحاول التوافق والتلاؤم مع القواعد السلوكية والقيم المتعارف عليها في ذلك المجتمع الجديد ، وهو الذي يتعارض مع ما يمكن أن نطلق عليه بـ (أسلوب الانتماء) ، والذي يشير إلى الروابط بالمجتمع الأم عن طريق التمسك بقيمه ، لذلك فان هذه الازدواجية الناشئة عن الانتقال الواسع المدى لا تستمر الا مع الجيل الأول الذي حمل معه ذكريات الماضي ، والتي لا تلبث أن تختفي تدريجيا في الأجيال القادمة..

وعلى الرغم من اتساع مجالات المعرفة فإن التفكير يظل حبيس تلك الشاشة المحدودة المساحة التي تفتح له كل آفاق العالم الواسعة والمتنوعة ،وبينما يجد الإنسان نفسه مشدودا إلى تلك المساحة الصغيرة ومقيداً بالزمان والمكان المحدودين بحدودها ومرتبطا بالفضاء المعلوماتي الافتراضي ، وإذا بتلك المساحة نفسها تنقل إليه صورة من ذلك العالم الواقعي من ناحية، ومن الناحية الأخرى تفرض تغييرات جذرية ايجابية وسلبية على شخصيته وتفقده جانباً من هويته الأصلية التي يجاهد للحفاظ عليها .

وأياً ما يكون الأمر ، فإن الاتصال بين الثقافات والشعوب والبشر يتم عن طريق الاحتكاك المباشر الناجم عن الحراك الفكري للسكان ، من خلال وسائل الإعلام والتكنولوجيات الرقمية ،فالمحصلة النهائية هي حدوث تغييرات جذرية في الهويات ، أي بمعنى ظهور هويات جديدة هي مزيج من عناصر أساسية، فالإنسان المعاصر إنسان مهجن إلى حد كبير، وله هوية شاحبة وغير مستقرة .

نظم المعلومات ودورها في خطط التنمية

يعتبر العنصر البشري الركن الأساسي لأي تطور يشهده العالم في كل العصور والأزمان باعتبار إن التطور والتقدم صنيعة الإنسان ويهدف لخدمة البشرية بصورة عامة .

إيمان محسن جاسم

من هنا نجد أن الإنسان هو محور كل التطورات التي استطاع المجتمع الإنساني أن يحققها في مختلف المجالات، حيث أن التطورات التكنولوجية الحديثة في مجال نظم وتقنية الاتصالات والمعلومات ومتطلبات العولمة والتجارة الحرة والجودة الشاملة والتنمية المستدامه تشكل محطات ذات أهمية واسعة النطاق في إطار التطور الذي شهده القرن الحالي، ولولا الإنسان وتنمية الموارد البشرية لم تكن لتلك المحطات أن تحقق آفاق تطورها وسبل نجاحها،استناداً إلى أهمية المعلومات ودورها المميز في حياتنا المعاصرة،أفراداً كنا أو مجتمعات، مؤسسات أو دولاً،وذلك لارتباطها بمختلف مجالات النشاط البشرى سواء الاجتماعي أم الاقتصادي ،والتي لا يمكن تجاهلها في جميع نواحي الحياة،حيث أنها تمثل الركيزة الأساسية للبحث العلمي، وتشكل القاعدة الصلبة والخلفية الملائمة لاتخاذ القرارات الصائبة في أي نشاط داخل المجتمع،ولا غنى لأي فرد عنها في الحياة اليومية .

وبقدر توفر المعلومات المناسبة في الوقت المناسب للمسؤولين والقائمين بقدر ما ينتج عنها من دقة في اتخاذ القرار المناسب،فقد اتسم العصر الذي نعيش فيه باعتماده الكبير على المعلومات حيث أن أي نشاط ناجح و مبدع لا يمكن أن يتحقق إلا إذا اعتمد على قدر كاف ومناسب من المعلومات.

فهي بالإضافة إلى ذلك تعتبر مورداً مهماً وضرورياً في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة المتمثلة بالصناعة والزراعة والتعليم والصحة،والشؤون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها من قطاعات النشاط المجتمعي،حيث أصبحت المعلومات مورداً أساسياً من الموارد المؤثرة في نمو وتطور المجتمعات،وقاعدة أساسية لأي تقدم حضاري في مختلف المجالات في أي مجتمع من المجتمعات المعاصرة.

وللمعلومات دور مهم وفاعل في الإعلام الرسمي، سواء كان ذلك باتجاه تغيير المواقف أو تثبيتها أو زعزعتها،وعلى هذا الأساس فإن تسمية العصر الذي نعيش فيه بعصر المعلومات أو عصر ثورة المعلومات، هو أمر ليس بالغريب،حيث انه من أهم سمات ثورة المعلومات المعاصرة،الكم الهائل والمتنوع من المعلومات والمعارف،ومن الأوعية والمصادر الناقلة لها،لدرجة أصبح العقل البشري والطرق التقليدية لمعالجتها عاجزين عن السيطرة عليها وتنظيمها،وتسخير استخدامها،واسترجاعها للمخططين وصانعي القرار والباحثين الأكاديميين وغيرهم.

فقد أصبح يحدث ويُكتب ويُذاع ويُعرض في ثوان محدودة،وما ينتج عن ذلك من معلومات يعادل ما كان يحدث ويُذاع ويُعرض في أعوام عديدة في عصور وفترات زمنية مضت،وتختلف أهمية المعلومات باختلاف مجالات الإفادة منها واستثمارها فهي تستخدم في إجراء البحوث الأساسية والتطبيقية والتطويرية، معتمدة في ذلك على إدارة وتنمية الموارد البشرية في ظل التنمية المستدامة سواء في مجال الإنتاج أم الخدمات،كما تستعمل في عملية اتخاذ القرارات الصائبة واللازمة على مختلف الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية والصحية والعسكرية وغيرها من المجالات، في مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة .

لذا يوجد شعور وإدراك عام وواسع حول الافتقار إلى المعلومات والسبل الكفيلة والفاعلة للحصول عليها يُعد من العوامل التي تحد من أي تقدم،فمن دون المعلومات لا تستطيع المجتمعات والأفراد والمؤسسات أن تتقدم،أو أن تحافظ على تقدمها.

وبناء على ما تقدم، وتأسيساً على ذلك، فقد أعطيت دول العالم اهتماماً كبيراً ومتزايداً للمعلومات بكل أنواعها وأشكالها،وقامت بإنشاء وتطوير مؤسسات المعلومات،مثل مراكز المعلومات البحثية، والمكتبات الأكاديمية، وبنوك المعلومات ومراكز التوثيق،وشبكات ومراصد المعلومات وغيرها،والتي تُعنى بجمع وتنظيم وخزن واسترجاع المعلومات، ووضعها في متناول من يحتاجها من العاملين في قطاعات المجتمع المختلفة والمواطنين بصورة عامة. فمن يمتلك المعلومات ويستثمرها بشكل أفضل وفق نظم معلومات متطورة هو الأقوى،لان قدرة الإنسان على استثمار الموارد المادية و القوى البشرية، رهينة بقدرته على استثمار المعلومات، وان استثمار هذا المورد الحيوي المهم،هو المعيار الذي يعتمد عليه في التمييز بين المجتمعات المتقدمة من ناحية،ومجتمعات الدول النامية (المتخلفة ، والنائمة) من ناحية أخرى.

وقد أصبح جلياً الآن أن التطور الكبير والسريع في تقنية المعلومات،إنتاجا وتوزيعاً واستخداماً في العقدين الأخرين،بعد استثمار التقنيات الحديثة،وخاصة في مجال تقنيات الحواسيب والاتصالات عن بعد،وتقنيات المصغرات الفيلميه والليزرية،مما جعل بأن تصبح المعلومات من أكبر الصناعات في المجتمعات المتقدمة.

وفي مجتمع المعلومات يشكل قطاع المعلومات وتنمية الموارد البشرية المصدر الرئيسي للدخل القومي والعمل والتحول البنائي في مجالات التنمية في مختلف المجالات الحيوية.

ولابد من الإشارة إلى أن المعلومات المنتجة والمتدفقة عبر القنوات وأوعية المعلومات المختلفة تظل عديمة الفائدة إذا لم يتم استخدامها الاستخدام الأمثل وذلك بانتقالها من منتجها الأصلي سواء كان عالماً أم و مخترعاً أم مؤلفاً، مروراً بمؤسسات المعلومات حتى تصل إلى المستفيد الذي يحتاج إلى تلك المعلومات.

وهذا لا يتحقق طبعاً إلا بوجود نظام معلومات متكامل بركائزه الأساسية الثلاث وهي: الاقتناء والتنظيم والخدمات .وربما تكون الركيزة الثالثة أي الخدمات،من أهم الركائز في مجال الإفادة من المعلومات،حيث أن الاقتناء والتنظيم لا يعني شيئاً دون وجود الخدمات التي تهدف إلى الإفادة من المعلومات،من خلال تلبية الحاجات المعلوماتية للمستفيدين،وبذلك فإن قيمة أي شيء تكمن في درجة الاستفادة منه.